

Distr.: General  
1 February 2019  
Arabic  
Original: English



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ  
إعلان منح الاستقلال للبلدان  
والشعوب المستعمرة

الصحراء الغربية

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

أولاً - تقارير الأمين العام ومساعيه الحميدة

- ١ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٩٥/٧٢، قدم الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين تقريراً عن مسألة الصحراء الغربية (A/73/219). وشمل التقرير الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وتضمن استعراضاً لما قام به الأمين العام من أنشطة في إطار ممارسة مساعيه الحميدة.
- ٢ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، قدم الأمين العام أيضاً تقريرين في ٢٩ آذار/مارس و ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ إلى مجلس الأمن عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2018/277 و S/2018/889)، عملاً بقراري المجلس ٢٣٥١ (٢٠١٧) و ٢٤١٤ (٢٠١٨). وتوجز هذه الورقة محتوى ذينك التقريرين، وتتضمن معلومات إضافية تتعلق بنظر مجلس الأمن والجمعية العامة في تلك المسألة.
- ٣ - وقد قرر مجلس الأمن في قراره ٢٣٥١ (٢٠١٧) تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وأهاب المجلس بجميع الأطراف إلى إبداء التعاون التام مع عمليات البعثة، بما فيها تفاعلها الحر مع كافة المحاورين، واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وكفالة تنقلهم بدون عوائق ووصولهم إلى مقاصدهم فوراً في سياق تنفيذ ولايتهم، وفقاً للاتفاقات القائمة. وأهاب المجلس أيضاً بالطرفين إلى مواصلة إبداء الإرادة السياسية والعمل في بيئة مواتية للحوار من أجل استئناف المفاوضات. وطلب إلى الأمين العام أن يقدم بانتظام إحاطات إلى المجلس، ومرتين في السنة على الأقل، عن حالة التقدم المحرز في هذه المفاوضات التي تجري تحت رعايته، وعن تنفيذ القرار، وعن التحديات التي تواجهها عمليات البعثة، والخطوات المتخذة للتصدي لها.



٤ - وأبلغ الأمين العام مجلس الأمن بأنه أعلن في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٧ قراره تعيين هورست كوهلر (ألمانيا) بصفته مبعوثه الشخصي الجديد للصحراء الغربية، ليحل محل كريستوفر روس (الولايات المتحدة الأمريكية)، الذي انتهت فترة ولايته في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، وكان ذلك في التقرير المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٨ (S/2018/277) الذي قدمه الأمين العام إلى المجلس، والذي شمل المستجدات التي حدثت منذ تقريره السابق المؤرخ ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧ (S/2017/307). وقد تقلد السيد كوهلر مهامه في ٨ أيلول/سبتمبر. ورحب الطرفان والدولتان المجاورتان بتعيين المبعوث الشخصي، وتعهدوا بدعم جهوده.

٥ - وفي الفترة من ١٥ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، قام المبعوث الشخصي بزيارته الأولى إلى المنطقة. فقد سافر إلى الرباط، والرابوني (الجزائر) وتندوف (الجزائر) والجزائر العاصمة، ونواكشوط. وفي الرباط، استقبله الملك محمد السادس، الذي رحب بتعيينه وأعرب عن التزامه بعملية التفاوض. وأعرب أيضا رئيس الوزراء، سعد الدين العثماني، عن تأييده للجهود التي يبذلها المبعوث الشخصي لحل النزاع. وفي الوقت نفسه، كرر وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في المغرب، ناصر بوريطة، تأكيد استمرار التزام بلده بالتوصل إلى حل سياسي للنزاع يستند إلى مبادرة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب في عام ٢٠٠٧. وشدد على أن حل النزاع في الصحراء الغربية يتطلب أن تضطلع الجزائر بدور أكثر أهمية.

٦ - وفي الرابوني، اجتمع المبعوث الشخصي بالأمين العام للجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو)، إبراهيم غالي، الذي كرر تأكيد التزام الحركة غير المشروط بالتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع وسلط الضوء في الوقت ذاته على معاناة الشعب الصحراوي، ولا سيما الشباب والأشخاص الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين. وأهاب بالمغرب إلى العودة لطاولة المفاوضات دون شروط مسبقة. واجتمع المبعوث الشخصي أيضا بأعضاء قيادة جبهة البوليساريو، وبممثلين عن النساء والشباب.

٧ - وأثناء زيارة إلى مخيم أوسرد للاجئين قرب تندوف، عاين المبعوث الشخصي في أحد مخيمات اللاجئين مشاعر الإحباط العميق والانفعال الحاد لدى سكانه الذين لا يزالون يعانون من عواقب النزاع الذي استمر لفترة طويلة جدا.

٨ - وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، قدم المبعوث الشخصي إحاطة لمجلس الأمن في نيويورك عن زيارته الأولى إلى المنطقة. وأعرب عن تفاؤل حذر وأشار إلى أنه لمس لدى جميع المحاورين "قدرا ما من التوق" للتوصل إلى حل. ومنذ الإحاطة التي قدمها للمجلس، واصل المبعوث الشخصي حوار مع قادة الطرفين والدولتين المجاورتين. ففي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، أرسل المبعوث الشخصي رسائل متطابقة في مضمونها وجّه فيها الدعوة إلى طرفي النزاع والدولتين المجاورتين لعقد مشاورات متعمقة على الصعيد الثنائي، وقد استجابوا جميعاً لهذه الدعوة.

٩ - وهكذا، اجتمع المبعوث الشخصي بالأمين العام للجهة البوليساريو في ٢٥ و ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ ببرلين. وفي ٦ آذار/مارس، عمّد مشاورات في لشبونة مع وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في المغرب. وفي ٨ شباط/فبراير، اجتمع في برلين بوزير الشؤون الخارجية والتعاون في موريتانيا، وفي ١٥ شباط/فبراير، اجتمع في برلين أيضا بوزير الدولة ووزير الشؤون الخارجية في الجزائر.

١٠ - وأشار الأمين العام في ملاحظاته وتوصياته إلى أنه يشعر بالتفاؤل إزاء الخطوات التي اتخذها مبعوثه الشخصي لاستئناف العملية السياسية منذ تعيينه، ويرحب بزيارته للمنطقة. وعلى الرغم من أن جميع الجهات المعنية كررت تأكيد المواقف التي تبنتها منذ وقت طويل، فإن الأمين العام متفائل من كون المبعوث الشخصي استطاع أن يعقد مناقشات على أعلى مستوى في جميع أنحاء المنطقة. وتعد عبارات التأييد العديدة في الدوائر الخاصة والعامة لتلك الجهود دلالة هامة على أن ثمة بالفعل دينامية جديدة. وللحفاظ على هذا الزخم الإيجابي، ينبغي للطرفين والبلدين المجاورين والمجاورين المعنيين الآخرين اتخاذ خطوات إضافية. وقد أوعز مجلس الأمن إلى الأمين العام، في القرارات التي اتخذها منذ بداية عام ٢٠٠٧، بتيسير مفاوضات مباشرة بين الطرفين، تجري بدون شروط مسبقة وبمحسن نية، مع مراعاة الجهود المبذولة منذ عام ٢٠٠٦ والتطورات اللاحقة، والعمل بواقعية وبروح من التوافق. ودعا المجلس أيضا الطرفين إلى إبداء الإرادة السياسية والعمل في بيئة مواتية للحوار ومناقشة اقتراحات كل منهما في إطار التحضير لعقد جولة خامسة من المفاوضات الرسمية. ودعا الأمين العام الطرفين إلى مواصلة العمل مع مبعوثه الشخصي بتلك الروح والدينامية الجديدة وإلى الالتزام حقا بعملية التفاوض وفقا للتوجيهات التي قدمها المجلس في قراراته. إن النزاع على الصحراء الغربية طال أمده كثيرا ويجب إنحائه من أجل السكان ومن أجل كرامتهم، بما في ذلك أولئك الذين نزحوا منذ أكثر من أربعة عقود، وكذلك من أجل الاستقرار في المنطقة برمتها، التي تواجه العديد من التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية. وفي هذا الصدد، يظل عمل المبعوث الشخصي والبعثة ووكالات الأمم المتحدة عنصرا أساسيا لا غنى عنه.

١١ - وفي ٢١ آذار/مارس ٢٠١٨، قدم المبعوث الشخصي إحاطة إلى مجلس الأمن. وأعرب المجلس عن دعمه الكامل للجهود التي يبذلها المبعوث الشخصي. وفي ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٤١٤ (٢٠١٨) (انظر الفقرة ٤٨ أدناه).

١٢ - وظلت الحالة في الصحراء الغربية خلال الفترة المشمولة بالتقرير هادئة على وجه العموم، ضمن حدود ما تمكنت البعثة من معاينته. إلا أن مظاهر التوتر بين الطرفين، ومنها المسائل غير المحسومة المتعلقة بمنطقة الكركرات، فضلا عن الشواغل الأمنية، ظلت مستمرة.

١٣ - وظلت منطقة الكركرات هادئة وخالية من عناصر أي من الطرفين خلال الفترة المشمولة بالتقرير حتى أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، عندما قامت مجموعة عسكرية صغيرة تابعة لجهة البوليساريو بالدخول إلى المنطقة العازلة لمدة قصيرة لنقل رسالة إلى مراقبي البعثة. وقد أعلنت جبهة البوليساريو في رسالتها أنها ستعترض سبيل سباق بالسيارات من المقرر أن تمر المركبات المشاركة فيه عبر الإقليم صوب موريتانيا. وابتداء من ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أقام فريق صغير يتألف من عناصر تابعة لجهة البوليساريو ما وصفته قيادة جبهة البوليساريو بكونه "مركزا للرصد" أثناء ساعات النهار داخل المنطقة العازلة. وأوضحوا الفريق في وقت لاحق أنه لن يعرقل السباق، بل سيكتفي بمراقبة مروره، وذلك ما حصل.

١٤ - واعترض المغرب اعتراضا شديدا على وجود جبهة البوليساريو. ففي ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، تلقت البعثة إخطارا مقدما من جانب المغرب بإعادة نشر ٢٦٠ من أفراد القوات من أسرد إلى بير كندوز، على بعد حوالي ساعتين من الكركرات، لتأمين السباق إن لزم الأمر. وفي ٩ كانون الثاني/يناير، أُبلغت البعثة بعودة تلك القوات إلى موقعها الأول.

١٥ - وفي ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أعرب الأمين العام عن بالغ القلق من مظاهر التوتر المتزايدة في الكركرات مؤخرًا، ودعا الطرفين إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس وتفادي تصعيد مظاهر التوتر. ودعا أيضًا إلى عدم عرقلة حركة المرور المدني والتجاري العادية وعدم اتخاذ أي إجراءات قد تشكل تغييرًا للوضع القائم في المنطقة العازلة. وفي رسالة موجهة إلى الأمين العام لجهة البوليساريو في ٥ كانون الثاني/يناير، طلب الأمين العام للأمم المتحدة أن تمتنع الطرفان عن الإجراءات التي يمكن أن تقوض الجهود التي يبذلها مبعوثه الشخصي لاستئناف العملية السياسية.

١٦ - وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن التقرير (S/2018/889) الذي يغطي التطورات التي حدثت منذ صدور تقريره السابق المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٨ (S/2018/277). وذكر الأمين العام في ذلك التقرير أن الهدوء ساد بوجه عام، خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، في جميع أنحاء الإقليم على جانبي الجدار الرملي، بالرغم من استمرار التوترات الكامنة بين الطرفين التي أشير إليها سابقًا.

١٧ - وفي الوقت نفسه، لم يعد لما يُسمى "شرطة" جبهة البوليساريو وجود في المنطقة العازلة في الكركرات منذ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

١٨ - وبينما لم تسجّل حتى الآن أي تهديدات كبيرة لوقف إطلاق النار، أفادت البعثة بوقوع عدد من الانتهاكات الجديدة للاتفاق العسكري رقم ١.

١٩ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، وبقدر ما استطاعت البعثة أن تعينه، واصل المغرب القيام باستثمارات مهمة في مشاريع البنية التحتية والتنمية الاقتصادية غرب الجدار الرملي. ويقول المغرب إن تلك الاستثمارات والمشاريع تعود بالنفع على شعب الصحراء الغربية، ويجري تنفيذها بالتشاور الكامل معه. وظلت جبهة البوليساريو تحتج بأن الأنشطة الاستثمارية والإنمائية وأنشطة استغلال الموارد الطبيعية للصحراء الغربية تنطوي على انتهاك للقانون الدولي ومركز الصحراء الغربية بوصفها إقليمًا غير متمتع بالحكم الذاتي. كما تزعم جبهة البوليساريو أن قوات الأمن المغربية تقمع بطريقة منهجية وبعنف جميع أشكال التعبير عن الانشقاق التي ينخرط فيها السكان الصحراويون غرب الجدار الرملي، ولا سيما المظاهرات العامة المؤيدة للاستفتاء أو الاستقلال.

٢٠ - وما زالت مشاعر الإحباط والغضب الناجمة عن انتفاء أي تقدم في العملية السياسية سائدة لدى عموم السكان في مخيمات اللاجئين قرب تندوف، الجزائر، ويضاعف من حدتها استمرار الصعوبات التي يُربّتها اطراد انخفاض المساعدة الإنسانية، من قبيل ارتفاع معدل سوء التغذية. ولم يبلغ عن أي حوادث أمنية ذات بال في مخيمات اللاجئين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولم تلتق البعثة، خلافاً للسابق، أي تقارير عن مظاهرات عامة كبرى ضد القيادة السياسية والعسكرية.

٢١ - وفي رسالة مؤرخة ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، كتب الملك محمد السادس إلى الأمين العام مستنكرًا ما يقول إن جبهة البوليساريو تقوم به من استفزازات وانتهاكات متكررة لوقف إطلاق النار وما يتصل به من الاتفاقات العسكرية. ووجه الملك الانتباه في رسالته بوجه خاص إلى ما يقول إنها نية معلنة من جبهة البوليساريو لنقل بعض هياكلها الإدارية إلى بير لحو أو تيفارتي، شرق الجدار الرملي. وقدمت جبهة البوليساريو في وقت لاحق تأكيدات بأنها لن تنقل أي هياكل إدارية.

٢٢ - وتلقى الأمين العام أيضا رسالة من الأمين العام لجبهة البوليساريو يدعي فيها أن طالبا صحراوي بجامعة ابن زهر بمدينة أكادير، المغرب، قُتل في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٨ نتيجة لسياسة البلد ضد السكان الصحراويين، وأن حملة ضد متظاهرين صحراويين سلميين نُظمت في مدينتي العيون والسمارة أثناء زيارة المبعوث الشخصي إلى الإقليم.

٢٣ - وفي ١٩ أيار/مايو ٢٠١٨، واستجابة لتزايد التوترات بين الطرفين، دعا الأمين العام إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس، وذلك وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٤١٤ (٢٠١٨)، ومن أجل الحفاظ على بيئة مواتية لاستئناف الحوار تحت رعاية مبعوثه الشخصي.

٢٤ - وعلى الصعيد السياسي، كثف المبعوث الشخصي الجهود الرامية إلى المضي قدما بالمفاوضات السياسية بين الطرفين. ففي الفترة من ٢٣ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠١٨، قام بزيارة ثانية إلى المنطقة سافر خلالها إلى الجزائر العاصمة والداخلة والعيون ونواكشوط والرباط والرابوئي والسمارة وتندوف لاكتساب فهم أفضل للحالة وللمناقشة سبل المضي قدما في العملية السياسية مع جميع الجهات الفاعلة المعنية، وأجرى مناقشات مع طائفة واسعة من المسؤولين رفيعي المستوى من كلا الطرفين والدولتين المجاورتين وممثلي المجتمع المدني.

٢٥ - واجتمع المبعوث الخاص في الربوئي بالسيد غالي، وكذا بفريق التفاوض بقيادة خاطري إدوه. وكلاهما أعربا عن تأييدهما الكامل للمبعوث الشخصي ومهمته، كما أعربا عن التزامهما الجاد بالمساعدة في إيجاد حل للصحراء الغربية. وأكد السيد غالي للمبعوث الشخصي - كدليل على حسن النية - انسحاب جبهة البوليساريو من منطقة الكركرات والتزامها بعدم العودة إلى بير الحلو وتيفاريتي أو نقل أي مؤسسات إليهما. غير أن السيد غالي أعرب عن قلقه من "سياسة الاستيطان" التي ينتهجها المغرب و "التشكيكية الإدارية" الجديدة التي وضعها، مما يغير التركيبة الديمغرافية للصحراء الغربية.

٢٦ - وفي الرباط، اجتمع المبعوث الخاص برئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في المغرب، وأكد له دعم المغرب الكامل للعمل الذي يقوم به. وكرر وزير الشؤون الخارجية الدعوة الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٤١٤ (٢٠١٨) إلى حل سياسي واقعي وعملي ودائم، وأكد التزام المغرب بمقترح الحكم الذاتي الذي تقدم به في عام ٢٠٠٧، والذي ينبغي، في رأيه، أن يكون الأساس الذي تستند إليه المفاوضات. وذكر كل من رئيس الحكومة ووزير الشؤون الخارجية أنه بالرغم من أن التوتر في منطقة الكركرات انخفض انخفاضا ملموسا، ما زال المغرب يشعر بقلق بالغ من "استفزازات" جبهة البوليساريو شرق الجدار الرملي.

٢٧ - وفي الجزائر العاصمة، اجتمع المبعوث الشخصي بالوزير الأول في الجزائر، أحمد أويحيى، ووزير الشؤون الخارجية، عبد القادر مساهل. وكرر كلاهما تأكيد استمرار ضمانات البلد بتقديم دعمه الكامل بحكم الجوار، وشددوا على أهمية تقرير المصير. وبينما أصر وزير الشؤون الخارجية على أن الجزائر ليست طرفا في النزاع ولا يمكن أن تأخذ مقعد جبهة البوليساريو في طاولة المفاوضات، أعلن أن الجزائر مستعدة لتعزيز دورها في العملية السياسية بوصفها بلدا جاريا، على نحو ما يقتضيه القرار ٢٤١٤ (٢٠١٨).

٢٨ - وفي نواكشوط، أعرب رئيس موريتانيا، محمد ولد عبد العزيز، ووزير الشؤون الخارجية، إسماعيل ولد الشيخ أحمد، أيضا عن دعمهما الكامل للمبعوث الشخصي وللعملية السياسية. وأكد كلاهما

الروابط الثقافية القوية القائمة بين موريتانيا والشعب الصحراوي. وأكد أن موريتانيا مستعدة أيضاً لتعزيز مشاركتها في العملية السياسية أملاً في إنهاء النزاع. وأكد الرئيس أن إيجاد حل سلمي للنزاع أمر بالغ الأهمية بالنسبة لجميع المنطقة التي تعاني من الاتجار بالمخدرات والتطرف والفقر.

٢٩ - وفي العيون والداخلة والسمارة، اجتمع المبعوث الشخصي بعدد كبير من المسؤولين المنتخبين محلياً. وسلط هؤلاء الضوء على التطورات الحاصلة في قطاعات التعليم والصحة والاقتصاد، وذكروا أن سكان المناطق الواقعة غرب الجدار الرملي ممتنون للدعم الذي تلقوه من المغرب، ولا سيما الخطة التنموية البالغة قيمتها ٧,٧ بلايين دولار. على أنهم أشاروا إلى أنه من المهم تبيان المركز القانوني للصحراء الغربية إذ إن الغموض الحالي يعرقل الاستثمار الأجنبي.

٣٠ - وعقد المبعوث الشخصي أيضاً اجتماعات مع ممثلي المجتمع المدني في كل من الداخلة والعيون، وقدم هؤلاء طائفة واسعة من الآراء. وأعرب بعضهم عن التأييد الكامل للخطة المغربية للحكم الذاتي وحثوا الأمم المتحدة على إيجاد حل سياسي من شأنه أن يسمح للسكان الموجودين في تندوف بالعودة إلى الوطن والاستفادة من التنمية التي يشهدها الإقليم.

٣١ - غير أن ممثلين آخرين من المجتمع المدني أعربوا عن القلق من المشاريع الإنمائية الممولة من المغرب في الإقليم بدعوى أنها لا تفيد السكان الصحراويين الأصليين. وشددوا على أن المسؤولين "المنتخبين" في الإقليم لا يمثلون الشعب الصحراوي برمته، بل يمثلون مصالح أقلية من النخبة. وأجمعت تلك المنظمات غير الحكومية على إعلان تقرير المصير السبيل الوحيد لحل النزاع.

٣٢ - وفي أعقاب الزيارة، قدم المبعوث الشخصي إحاطة لمجلس الأمن في ٨ آب/أغسطس ٢٠١٨ وأبلغ المجلس أنه يعترف دعوة الطرفين والدولتين المجاورتين إلى جولة أولى من المفاوضات المباشرة في الفصل الرابع من العام لبناء الثقة ومناقشة سبل المضي قدماً في العملية السياسية. ولقيت مبادرته تأييداً واسعاً من المجلس. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، وجه المبعوث الشخصي دعوات إلى الطرفين والبلدين المجاورين المباشرين لإجراء محادثات تمهيدية، يُرمع عقدها في جنيف في ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر. ورد المغرب رداً إيجابياً على دعوة المبعوث الشخصي في ٢ تشرين الأول/أكتوبر للمشاركة في اجتماع المائدة المستديرة الأول بجنيف. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، قبلت جبهة البوليساريو أيضاً الدعوة لحضور اجتماع المائدة المستديرة الأول<sup>(١)</sup>.

٣٣ - وفيما يتعلق بأنشطة البعثة، ظل التعاون بين قادة أفرقة البعثة وبين الطرفين مرضياً على وجه العموم. وسجلت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ستة انتهاكات للاتفاق العسكري رقم ١ من جانب الجيش الملكي المغربي، إضافة إلى الانتهاكات العشرة الطويلة الأمد. وسجلت البعثة ١٣ من الانتهاكات العامة للاتفاق العسكري رقم ١ من قبل جبهة البوليساريو.

٣٤ - وبخصوص الإجراءات المتعلقة بالألغام، كان حتى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ لا يزال يتعين تطهير ٤٨ منطقة معروفة استهدفت بدخائر عنقودية وتطهير ٢٦ حقل ألغام معروفاً في الجانب الشرقي من الجدار الرملي.

(١) في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، أرسلت الجزائر وموريتانيا ردين بقبول الدعوة. وفي ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر، عُقد اجتماع المائدة المستديرة الأول في جنيف.

٣٥ - وفيما يتعلق بالجانب الفني من الأنشطة المدنية، لم تعلن جبهة البوليساريو بعد موافقتها رسمياً على استقبال الممثل الخاص للأمين العام في مقرها بالرابوني، وفقاً للممارسة الراسخة منذ أمد بعيد. وتصوّرت جبهة البوليساريو على أن يعقد الاجتماع في إقليم الصحراء الغربية، على الرغم من الاستمرار في عقد الاجتماعات مع كبار المسؤولين الآخرين في الربوني. وفي ١٨ نيسان/أبريل، كتب الأمين العام للأمم المتحدة إلى الأمين العام للجبهة، غالي، يطلب منه استئناف الاجتماعات وفق الممارسة المقبولة، ولكن لم يطرأ حتى الآن أي تغيير في موقف الجبهة. وهذا الوضع يمثل عقبة كبيرة أمام العلاقة بين البعثة وجبهة البوليساريو.

٣٦ - وتحاجج جبهة البوليساريو بأن البعثة تجتمع بانتظام مع المنسق المغربي في العيون، وبالتالي ينبغي ألا يكون هناك ما يمنعها من الاجتماع مع جبهة البوليساريو داخل الإقليم. ويشكل هذا الموقف جزءاً من طلب أوسع نطاقاً تتوخى منه جبهة البوليساريو المعاملة على قدم المساواة مع المغرب بوصفه طرفاً في النزاع. وترى السلطات المغربية أن قيام البعثة بعقد أي اجتماعات داخل الإقليم مع أي من ممثلي جبهة البوليساريو، الذين يوجد مقرهم عادة في الربوني، من شأنه أن يشكل إقراراً بسيطرة جبهة البوليساريو على الأراضي الواقعة شرق الجدار الرملي، الأمر الذي يرفضه المغرب، وكذلك اعترافاً ضمناً ومرفوضاً بما يسمى "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية".

٣٧ - وبشأن تقديم المساعدة لحماية لاجئي الصحراء الغربية، واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين توفير الحماية الدولية، كما واصلت، مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي، تقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين الصحراويين الذين يعيشون في المخيمات الخمسة على مقربة من تندوف. وواصل برنامج الأغذية العالمي توفير الاحتياجات الغذائية والتغذوية الأساسية للاجئين من خلال توزيع ١٢٥ ٠٠٠ من حصص الإعاشة الأساسية. وواصل كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي العمل في تعاون وثيق بشأن الوقاية والعلاج من الإصابة بفقر الدم والتقرن وسوء التغذية لدى الحوامل والمرضعات من النساء والفتيات والأطفال الصغار. ولليونيسف أيضاً حضور في المخيمات حيث تقدم الدعم في مجال برامج صحة الأم والطفل، بما في ذلك دعم البرنامج الموسع للتحصين وحماية الطفل وأنشطة التوعية. وما زال التحدي الرئيسي للجهات الفاعلة الإنسانية يكمن في نقص التمويل.

٣٨ - إن تدابير بناء الثقة، عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٨٢ (١٩٩٩) وقراراته اللاحقة، لإتاحة روابط أسرية بين اللاجئين الصحراويين في مخيمات تندوف ومجتمعاتهم الأصلية في إقليم الصحراء الغربية، ظلت معلقة.

٣٩ - وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، تلقت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير عدداً من التقارير التي يُدعى فيها تفريق المتظاهرين بالقوة خلال الاحتجاجات المتعلقة بالحق في تقرير المصير وبالتصرف في الثروات والموارد الطبيعية وبحقوق المحتجزين. وظلت المفوضية تتلقى تقارير يُدعى فيها انعدام المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد الصحراويين، بما في ذلك الاعتقالات التعسفية والتعذيب وسوء المعاملة. وظلت المفوضية تشعر بالقلق إزاء التقارير التي تدعي استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين بعمليات التردد المفرط، ولا سيما منهم العاملون في الصحراء الغربية. وواصلت السلطات المغربية تقييد دخول الزوار الأجانب إلى الصحراء الغربية، بمن فيهم الصحفيون والمحامون القادمون من المغرب.

٤٠ - وأعربت لجنة حقوق الإنسان، في ملاحظاتها الختامية المؤرخة في تموز/يوليه ٢٠١٨ بشأن التقرير الدوري الرابع للجزائر، في سياق استعراض اللجنة لحالة الامتثال للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أعربت عن القلق بشأن "تفويض السلطة بحكم الأمر الواقع إلى جبهة البوليساريو، ولا سيما السلطة القضائية"، في المخيمات بتندوف، وبشأن التقارير التي تفيد بأنه، نتيجة لذلك، يتعذر على ضحايا انتهاكات أحكام العهد في المخيمات الحصول على سبل انتصاف فعالة في محاكم الدولة الطرف.

٤١ - وفيما يتعلق بالاتحاد الأفريقي، قررت الجمعية العامة للاتحاد الأفريقي في دورتها الحادية والثلاثين، المعقودة في نواكشوط يومي ١ و ٢ تموز/يوليه ٢٠١٨، في مقرها ٦٩٣ (د-٣١)، إنشاء آلية أفريقية تضم "ترويكاً" الاتحاد الأفريقي<sup>(٢)</sup>، بالإضافة إلى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، من أجل دعم الجهود الجارية بقيادة الأمم المتحدة وتقديم تقارير منتظمة عن تنفيذ ولايتها إلى الجمعية العامة للاتحاد الأفريقي، وإلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على مستوى رؤساء الدول والحكومات، حسب الاقتضاء. وقررت الجمعية العامة للاتحاد أيضا أن مسألة الصحراء الغربية لن تثار إلا في هذا الإطار وعلى هذا المستوى.

٤٢ - وأعرب الأمين العام في ملاحظاته وتوصياته عن تفاؤله إزاء استمرار التزام الطرفين، على الرغم مما يُسجل من انتهاكات وتوترات بين الحين والآخر، بوقف إطلاق النار والتقيّد بوجه عام بالاتفاقات العسكرية ذات الصلة. بيد أنه أعرب أيضاً عن القلق إزاء تزايد التوتر بين الطرفين والتصلّب في خطابهما. فالحفاظ على أوضاع سلمية ومستقرة في الميدان شرط أساسي لتهيئة الأجواء المناسبة لاستئناف العملية السياسية. ودعا الأمين العام الطرفين إلى مواصلة العمل مع البعثة من أجل تسوية ما تبقى من الانتهاكات، سواء تلك المسجلة في الأونة الأخيرة أو القائمة منذ وقت طويل، في ظل الاحترام الكامل لولاية البعثة، واتفاق وقف إطلاق النار، والاتفاقات العسكرية ذات الصلة.

٤٣ - وقد تمكن المبعوث الشخصي من خلال زيارته إلى المنطقة من مواصلة تحسين فهمه للحالة الراهنة في الصحراء الغربية. وكان التزام جبهة البوليساريو بعدم العودة إلى منطقة الكركرات وعدم نقل مؤسسات جديدة إلى المنطقة الواقعة شرق الجدار الرملي من التطورات الإيجابية ودليلاً على استعداد جبهة البوليساريو للعودة إلى طاولة المفاوضات. وقد أكدت الجزائر وموريتانيا استعدادهما للاضطلاع بدور أكثر فعالية في عملية التفاوض. ومن المؤشرات التي بعثت على التفاؤل أيضاً استعداد المغرب لتيسير الزيارة إلى الصحراء الغربية. وقد حث الأمين العام الطرفين والبلدين المجاورين على الاستجابة للدعوة التي وجهها مبعوثه الشخصي للجلوس إلى طاولة المفاوضات بحسن نية ودون شروط مسبقة.

٤٤ - وأعرب الأمين العام عن القلق إزاء الاختلال الذي اعتدى العلاقة بين البعثة وجبهة البوليساريو، والذي حال دون تمكن ممثله الخاص وقائد القوة من الاجتماع مع نظيريهما. ولذلك، ناشد الأمين العام مرة أخرى جبهة البوليساريو أن تستأنف الاجتماعات مع القيادة العليا للبعثة في الربوئي، وفقاً للممارسة الراسخة منذ أمد بعيد.

(٢) تتألف الترويكا من الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي ورئيسه المنتهية ولايته ورئيسه المقبل.

٤٥ - وإن قدرة البعثة على الاضطلاع بدورها رهينة بقدرتها على تنفيذ الولاية التي حددها لها مجلس الأمن في إطار من الحياد والاستقلال، وقد دعا الأمين العام الطرفين إلى احترام هذا الاستقلال احتراماً تاماً.

٤٦ - وللطرفين آراء متباينة بشأن المسائل المتعلقة بوقف إطلاق النار والاتفاقات ذات الصلة، ولم يعرب أي منهما عن استعداده لإجراء أي تعديلات في تلك الآراء.

٤٧ - ولا تزال البعثة عنصراً أساسياً في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين بشأن النزاع في الصحراء الغربية، يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير المصير. وما فتئت البعثة منذ إنشائها في عام ١٩٩١ تثبت أنها أداة فعالة لمنع النزاع، حيث لم يسجل طيلة هذه الفترة أي تبادل لإطلاق النار بين الطرفين. وقد أثبتت جهود الوساطة التي تبذلها البعثة نجاحها في تهدئة التوترات الخطيرة، وفي تدارك انتهاكات محتملة للاتفاقات العسكرية، وفي الحفاظ على ثقة الطرفين في ترتيبات وقف إطلاق النار. وعلى الرغم من القيود المفروضة على البعثة ومحدودية الموارد المتاحة لها، فإنها نجحت في أن تُبقي الأمانة العامة ومجلس الأمن على علم بالتطورات المستجدة في الصحراء الغربية وبشأنها، وفي دعم الاستقرار في المنطقة. وقد كان للبعثة دور حاسم في تمكين المبعوث الشخصي، من خلال الجهود المكثفة التي بُذلت خلال الأشهر الستة الماضية، من إحراز تقدم ملحوظ نحو التوصل إلى حل سياسي لمسألة الصحراء الغربية. ولذلك، أوصى الأمين العام بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة لمدة سنة واحدة، حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، لإعطاء مبعوثه الشخصي المجال والوقت كي تفضي جهوده إلى تهيئة الظروف اللازمة للمضي قدماً بالعملية السياسية.

## ثانياً - نظر مجلس الأمن في المسألة

٤٨ - بعد النظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٨ (S/2018/277)، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٤١٤ (٢٠١٨) في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨، الذي قرر فيه المجلس تمديد ولاية البعثة حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وأعرب المجلس عن دعمه التام للمبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، ورحب بتواصل الطرفين والدولتين المجاورتين معه في جهوده الرامية إلى تيسير المفاوضات، ثم أهاب بالطرفين إلى استئناف المفاوضات برعاية الأمين العام دون شروط مسبقة وبجسنة نية، مع أخذ الجهود المبذولة منذ عام ٢٠٠٦ والتطورات اللاحقة لها في الحسبان، وذلك بهدف التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، ثم أشار المجلس إلى ما للطرفين من دور ومسؤولية في هذا الصدد، وأكد تأييده الكامل لاعتزام الأمين العام ومبعوثه الشخصي في هذا السياق إعادة إطلاق المفاوضات بدنامية جديدة وروح جديدة بهدف التوصل إلى حل سياسي مقبول للطرفين يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده. وشجع المجلس أيضاً الطرفين على التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل تحديد وتنفيذ تدابير لبناء الثقة، من بينها إشراك النساء والشباب، وشجع الدولتين المجاورتين على دعم تلك الجهود.

٤٩ - وبعد النظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ (S/2018/889)، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٤٤٠ (٢٠١٨) في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الذي قرر فيه المجلس تمديد

ولاية البعثة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩. وأعرب المجلس في القرار نفسه عن كامل تأييده لاعتزام الأمين العام ومبعوثه الشخصي الشروع في عملية مفاوضات جديدة قبل نهاية عام ٢٠١٨، ولاحظ أن الدعوات للمشاركة في اجتماع مائدة مستديرة أول في جنيف في ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ قد وُجّهت في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، ورحب بالرد الإيجابي الوارد من المغرب وجبهة البوليساريو والجزائر وموريتانيا، وشجعهم على العمل بصورة بناءة مع المبعوث الشخصي، بروح من التوافق، طوال مدة تلك العملية لضمان التوصل إلى نتيجة ناجحة. ودعا المجلس أيضاً الطرفين إلى احترام التزاماتهما وتأكيداتهما ذات الصلة، وإلى الامتناع عن أي أعمال من شأنها أن تقوض المفاوضات التي تيسرها الأمم المتحدة أو تؤدي إلى زيادة زعزعة استقرار الحالة في الصحراء الغربية.

### ثالثاً - نظر الجمعية العامة في المسألة

٥٠ - أثناء المناقشة التي جرت في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، استمعت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) إلى بيانات أدلى بها ٧٨ من مقدمي الالتماسات بشأن مسألة الصحراء الغربية (انظر A/C.4/73/SR.4 و A/C.4/73/SR.5 و A/C.4/73/SR.6). وكانت مسألة الصحراء الغربية من جملة المسائل التي تناولتها الدول الأعضاء أيام ٨ و ١٢ و ١٥ و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. وأبدت الدول الأعضاء تأييدها للجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي، حيث رحب عدد منها باجتماع المائدة المستديرة الذي اقترح المبعوث الشخصي عقده في جنيف في كانون الأول/ديسمبر. وأعربت بعض الدول عن تأييدها القوي لحق الصحراويين في تقرير المصير، وأكدت من جديد دعمها لقرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ورأت دول أخرى أن خطة الحكم الذاتي التي اقترحتها المغرب تتيح خياراً واقعياً تتوفر له مقومات البقاء ويمكن أن تشكل أفضل فرصة لإيجاد حل لهذه المسألة مقبول من الطرفين (انظر A/C.4/73/SR.2 و A/C.4/73/SR.6 و A/C.4/73/SR.7 و A/C.4/73/SR.8).

٥١ - وكان معروفاً على اللجنة، في جلستها التاسعة، المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، مشروع قرار معنون "مسألة الصحراء الغربية" (A/C.4/73/L.3) مقدم من رئيس اللجنة، وقد اعتمده بدون تصويت.

٥٢ - وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار دون تصويت، باعتباره القرار ١٠٧/٧٣. ورحبت الجمعية في ذلك القرار بأمر منها التزام الطرفين بمواصلة إبداء الإرادة السياسية والعمل في مناخ موات للحوار والمفاوضات الجارية بين الطرفين، وأهابت بالطرفين أن يتعاونوا مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وأن يتقيدا بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي الإنساني؛ وطلبت إلى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أن تواصل النظر في الحالة في الصحراء الغربية وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية في دورتها الرابعة والسبعين، ودعت الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية في دورتها الرابعة والسبعين تقريراً عن تنفيذ القرار.